اقتصاد

تدقيق جنائي لحسابات «المركزي اللبناني»

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

وافق مجلس الوزراء اللبناني في جلسة عقدها، أمس الثلاثاء، في قصر بعبدا برئاسة الرئيس ميشال عون، على التعاقد مع شركة «ألفاريز آند مارسال» لإجراء تدقيق جنائي في المصرف المركزي، وذلك في الوقت الذي تصارع فيه البلاد انهياراً اقتصادياً ومالياً. كما تمت الموافقة على التعاقد مع شركتي «kpmg» و«oliver wayman» للتدقيق المحاسبي، وذلك بعد خلافات طاولت هذا الملف لناحية أسماء الشركات المطروحة للتعاقد معها.

وقال رئيس الحكومة حسان دياب «أمامنا اليوم اعتماد شركة للتدقيق الجنائي في مصرف لبنان. هذا حجر الأساس الذي يُبنى عليه الإصلاح. سيكون قراراً تاريخياً في لبنان، وسيشكّل تحوّلاً جذرياً في مسار كشف ما حصل على المستوى المالي من هدر وسرقات. لذلك، سيكون هذا القرار أحد أهم الإنجازات للحكومة».

وأكد دياب، في مستهلّ جلسة مجلس الوزراء، أننا «نركّز على كيفية ملاءمة القدرة الشرائية للرواتب مع أسعار السلة الغذائية في الدرجة الأولى والسلة الاستهلاكية في الدرجة الثانية»، مشيراً الى أن «هذه المرحلة لا بد منها لأن المطلوب هو تغيير فكرة الدعم التي تعتمدها الحكومة إلى تحسين القدرة الشرائية». وكان رئيس الحكومة اللبنانية قد شنّ هجوماً على مصرف لبنان في شهر إبريل/ نيسان الماضي، مشيراً الى أنّ «هناك غموضاً في أداء حاكم البنك المركزي رياض سلامة، فهو إما عاجز أو معطل بقرار أو محرض على هذا التدهور المريب للعملة اللبنانية والوضع النقدي»، على حدّ قول دياب.

وردّ يومها سلامة باستعراض أرقام تشير إلى أن المصرف المركزي لا يتحمل مسؤولية الأزمة النقدية والمالية التي يمرّ بها لبنان بل الأداء الحكومي ونفقات الدولة ودفع أكثر من 4 مليارات دولار لواردات غير معروفة الوجهة.

وقال سلامة، في مؤتمر صحافي يوم 29 إبريل/ نيسان الماضي، إن «البنك المركزي موّل الدولة، ولكن ليس هو من صرف الأموال، وهنا يجب أن نعرف كيف صُرفَت. الدولة والمؤسسات الدستورية والإدارية لديها مهمةٌ في الكشف عن كيفية الإنفاق». وأصدر رئيس دائرة تنفيذ بيروت، القاضي فيصل مكي، بتاريخ 17 يونيو/ تموز الجاري (ونُشِرَ أمس الاثنين)، قراراً ألقى بموجبه الحجز الاحتياطي على الأسهم العائدة لحاكم مصرف لبنان المركزي، رياض سلامة، في عددٍ من العقارات والمنقولات المملوكة منه في منزله الكائن في محلّة الرابية (محافظة جبل لبنان)، بناءً على استدعاءٍ مقدّم من محامين في مجموعة «الشعب يريد إصلاح النظام»، وهم حسن عادل بزي، هيثم عدنان عزو، جاد عثمان طعمة، بيار بولس الجميّل، وفرنسواز الياس كامل.

وتقدّم المحامون أيضاً بشكوى مباشرة أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت، لارا عبد الصمد، في 5 يونيو/ حزيران الماضي ضد سلامة بتهمة ارتكاب جرائم، منها النيل من مكانة الدولة المالية، وحضّ الجمهور على سحب الأموال المودعة في المصارف، وبيع سندات الدولة، والإخلال بالواجبات الوظيفية والإهمال، التي حدّدت تاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل موعداً لبدء المحاكمة العلنية بالجرائم المنسوبة إلى حاكم المصرف المركزي.

189% زيادة في أرباح منسوجات الصين

أظهرت بيانات رسمية من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، أن صناعة المنسوجات الصناعية بالصين شهدت زيادة كبيرة في الإنتاج والمبيعات والأرباح والتصدير أثناء الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، بسبب الطلب المتزايد الناتج من وباء كوفيد-19. وذكرت البيانات أن أرباح شركات المنسوجات الصناعية ارتفعت بنسبة 189,08 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 12,69 مليار يوان أثناء الفترة بين يناير/ كانون الثاني ومايو/ أيار.

وأثناء الأشهر الخمسة الأولى، صدرت الصين ما قيمته 34,29 مليار دولار من المنسوجات الصناعية، بينها 22,56 مليار دولار من كمامات الوجه و2,19 مليار دولار من الملابس الواقية.

(Getty)

لقطات

تباطؤ نمو الاقتصاد المصري

كشف استطلاع للرأي أجرته وكالة رويترز، أمس، أن نمو الاقتصاد المصري سيتباطأ إلى 3,1 بالمئة في السنة المالية 2020-2021 التي بدأت هذا الشهر بسبب جائحة كورونا، انخفاضا من 3,5 بالمئة عن توقعات استطلاع مماثل قبل ثلاثة أشهر.

وانتعش اقتصاد مصر في الأعوام الثلاثة الماضية بفعل تحسن ملحوظ في السياحة وزيادة التحويلات المالية من المصريين العاملين في الخارج وبدء إنتاج حقول الغاز الطبيعي المكتشفة اخيرا. لكن منذ بدء تفشي فيروس كورونا انهارت السياحة وهوت أسعار الغاز وأصبحت تحويلات العاملين بالخارج القوية مهددة مع تراجع إيرادات النفط في دول الخليج التي يعمل فيها الكثير من المصريين.

تركيا تتجه لاستخدام الهيدروجين مع الغاز للتدفئة

تسعى تركيا إلى توفير استخدام وقود التدفئة من خلال مزج الهيدروجين المستخرج من مصادر الطاقة المتجددة مع الغاز الطبيعي. ووفق معلومات حصل عليها مراسل الأناضول من مصادر في «هيئة تنظيم سوق الطاقة» (حكومي)، أمس، فإن شركات توزيع الغاز في البلاد تعمل على مشروع «إنتاج الغاز المتجدد» بدعم من الهيئة، عبر إنشاء مركز للأبحاث والتطوير. وافادت المصادر بان الشركات تهدف إلى تقليل التبعية الخارجية في موضوع الغاز، وتقليل الانبعاثات عن طريق زيادة الكفاءة باستخدام الغاز المركب، الذي يتم الحصول عليه من مزج الهيدروجين المنتج من مصادر الطاقة المتجددة مع الغاز الطبيعي.

الأردن: قروض للشركات الصغيرة

أعلن البنك المركزي الأردني أنه وافق على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 380,8 مليون دينار (حوالي 537 مليون دولار)، ضمن برنامج لتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة «كورونا».

وكان المركزي الأردني قد أطلق في مارس/ آذار الماضي برنامجا بـ500 مليون دينار (705 ملايين دولار)، لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة.

وقال البنك في بيان، أول من امس، إنه وافق على 3942 طلبا بقيمة 380,8 مليون دينار، تشكل 76,2 بالمائة من إجمالي البرنامج. وحسب البيان، بلغ متوسط قيمة القرض الواحد الموافق عليه 96,6 ألف دينار (حوالي 136 ألف دولار).

أزمة الخليج المالية تتعمق

مصطفى عبد السلام

يبدو أن أزمة دول الخليج المالية مرشحة للتصاعد، وربما لن تجد انفراجة في القريب العاجل، لأسباب عدة منها استمرار تهاوي أسعار النفط. وتفشي فيروس كورونا. على مستوى المصدر الرئيسي لموازنات الخليج وهو النفط، نجد أن التوقعات غاية في القتامة، فأحدث التوقعات تشير إلى أن سعر خام برنت سيبلغ 30 دولارا فقط للبرميل في 2020، و50 دولارا في 2021 و55 دولارا في 2022.

وسعر النفط المتوقع يمثل مشكلة مالية حقيقية لدول الخليج، إذ سيترتب عليه تراجع حاد في الإيرادات، وتعمق عجز الموازنات، وزيادة الدين، وهو ما ستعالجه الحكومات بوسائل عدة منها: زيادة الاقتراض، تسريع وتيرة السحب من الاحتياطيات، ترشيد النفقات بشكل قد يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة للمواطن، وربما زيادة أسعار الوقود، ورفع فواتير الكهرباء والمياه والخدمات العامة، وخفض الدعم، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، مع بيع بعض أصول الدولة بما فيها القطاعات المرتبطة مباشرة بمعيشة المواطن مثل شركات الكهرباء والمطاحن والمستشفيات.

وللتدليل على فداحة الأزمة المالية التي تواجه دول الخليج، يكفي القول إن موازنة السعودية، تحتاج إلى بيع النفط بسعر 84 دولارا للبرميل، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، لإحداث توازن مالي، فما بالنا والسعر قد لا يتجاوز 30 دولارا وربما أقل في حال ظهور موجة ثانية للفيروس.

هذا يعني وجود عجز يقدر بنحو 54 دولارا عن كل برميل في موازنة السعودية، وهذا العجز ستغطيه الحكومة عبر سحب مزيد من مليارات الدولارات من الاحتياطي الخارجي، وزيادة الاقتراض، وكذلك ستفعل بقية دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها، فقد اقترضت السعودية وقطر والبحرين وأبوظبي والشارقة عشرات المليارات من الدولارات العام الجاري لدعم خزائنها وإيراداتها المتراجعة.

والنتيجة هي ارتفاع دين حكومات دول الخليج بمقدار قياسي يبلغ نحو 100 مليار دولار هذا العام حسب تقديرات «ستاندرد آند بورز الإثنين الماضي، ولن تتوقف زيادة الدين على العام الجاري، بل ستتواصل عدة سنوات، حيث تتوقع مؤسسة التصنيفات أن يبلغ عجز حكومات دول الخليج حوالي 490 مليار دولار بين عامي 2020 و2023، وأن يشكل دين السعودية، أكبر اقتصاد في الخليج، 55% من ذلك الإجمالي.

ومع تعمق الأزمة المالية الخليجية، فإنها ستترك تأثيرات عميقة، على المواطن الخليجي نفسه، وعلى المساعدات الخارجية التي تقدمها دول الخليج للخارج، وربما على حرب اليمن وتمويل بعض بلدان الخليج للثورات المضادة في المنطقة.

انكماش حاد لاقتصادات الخليج في 2020

أظهر استطلاع رأي فصلي أن النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج سيسجل انكماشاً حاداً في العام الحالي، قبل أن يتعافى في 2021، إذ يتضرر من الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط.

وتوقع محللون في الاستطلاع الذي أُجري في الفترة من السابع حتى 20 يوليو/ تموز انكماشاً اقتصادياً شديداً بالمنطقة المنتجة للهيدروكربون، إذ تضررت أسعار النفط على جانبي الإمداد والطلب في آن واحد.

وحسب الاستطلاع الذي أجرته رويترز ونشرته، أمس الثلاثاء، فإنه من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 5,2 بالمائة في 2020 ثم يتعافى إلى نمو 3,1 بالمائة في العام المقبل. وكان استطلاع مماثل قبل ثلاثة أشهر قد توقّع أن تسجل المملكة، أكبر اقتصاد في المنطقة وأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، نمواً بنسبة واحد بالمائة في عام 2020 واثنين بالمائة في 2021. وأدت حرب أسعار بين السعودية وروسيا في مارس/ آذار إلى تهاوي أسعار النفط وتلا ذلك تطبيق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها تخفيضات إنتاج.

كذلك يتوقع أن يسجل اقتصاد الكويت أكبر انكماش بين دول مجلس التعاون الخليج الست بنسبة 6,1 بالمائة في 2020 ثم يسجل نمواً بنسبة 2,5 المائة في العام المقبل. وقبل ثلاثة أشهر، كانت التوقعات لانكماش 2,9 بالمائة في 2020 ونمو اثنين بالمائة في العام المقبل. ويشير متوسط التوقعات إلى انكماش اقتصاد الإمارات 5,1 بالمائة في 2020 ونموه 2,6 بالمائة في 2021. وكانت التوقعات قبل ثلاثة أشهر لانكماش 0,4 بالمائة في العام الجاري.

وتضررت السياحة، وهي مصدر رئيسي للإيرادات في إمارة دبي، كثيراً من إجراءات الإغلاق وقيود السفر.

وساءت التوقعات لقطر وسلطنة عمان والبحرين للعام الحالي، ويتوقع محللون انكماش اقتصادات الدول الثلاث أربعة و4,7 و4,4 بالمائة على التوالي.

وتحسّنت توقعات النمو لاقتصاداتهم للعام المقبل عنها قبل ثلاثة أشهر.

وتضررت اقتصادات دول الخليج في ظل تهاوي أسعار النفط وتواصل تداعيات كورونا، ما دفعها إلى الاقتراض الخارجي والسحب من الاحتياطي النقدي.

وتوقعت وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتصنيف الائتماني، أول من أمس، أن ترتفع ديون حكومات دول الخليج برقم قياسي يبلغ حوالي 100 مليار دولار هذا العام، في ظل تنامي متطلبات التمويل.

(رويترز، العربي الجديد)

الغلاف

حميد تي يترك جبل الذهب

الحكومة السودانية تتجه إلى تقسيم منطقة الامتياز

فتح انسحاب شركة الجنيد المملوكة لقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميد تي)، من جبل عامر، الباب لتقسيم منطقة الامتياز لمربعات تنقيب عن الذهب

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

يشهد قطاع الذهب في السودان انتعاشا نسبيا خاصة عقب الهجرة العكسية التي طرأت عليه بتحرير صادره وانسحاب الحكومة من السوق وفتح الباب أمام القطاع الخاص، فضلا عن انسحاب شركة الجنيد الخاصة المملوكة لنائب رئيس المجلس السيادي الانتقالي، وقائد قوات الدعم السريع، الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، من جبل عامر وهو المنطقة الأغنى في البلاد بالمعدن الأصفر والتنازل عنه لصالح الحكومة.

وتوقع محللون اقتصاديون تحدثوا لـ«العربي الجديد» أن تُحدث خطوة شركة الجنيد بالانسحاب من المربع قفزة كبيرة في عائدات البلاد من النقد الأجنبي للخزينة العامة، مؤكدين أن الخطوة المقبلة ستتمثل في تقسيم منطقة الامتياز إلى مربعات وطرحها للاستثمار.

وقال مدير شركة الجنيد، عبد الرحمن البكري، لـ«العربي الجديد» إن شركته تنازلت طواعية عن مربع التنقيب عن الذهب بجبل عامر حرصا على المصلحة الوطنية للبلاد.

وأشار البكري إلى أن مساحة المربع 750 كلم مربعا، واستغلت الشركة نسبة 5 % فقط من هذه المساحة بسبب التكلفة العالية للاستكشاف الذي يحتاج إلى تمويل كبير، لافتا إلى الاستعانة بشركات روسية في عملية الاستكشاف.

وأوضح أن الخيار متروك لهذه الشركات في الاستمرار بالعمل أو المغادرة عقب نقل تبعية المربع للحكومة السودانية.

وكشف عن امتلاك شركة الجنيد لمربعات أخرى بمنطقة الردوم جنوبي دارفور وجنوب كردفان وبها شواهد لا بأس بها من المعادن. يذكر أن المسؤول الأول نيابة عن المالك الرئيسي لشركة الجنيد الذي انسحبت من جبل عامر هو شقيق حميدتي القائد الثاني لقوات الدعم السريع عبد الرحيم دقلو. وأعلنت وزارة الطاقة والتعدين السودانية مؤخرا توليها مربع التنقيب عن الذهب بجبل عامر المملول لشركة الجنيد، إثر تنازل الأخيرة عن حقها في المدة المتبقية من التصديق لصالح الحكومة. وأكدت الوزارة أنها ستعمل على الاستفادة من هذا المربع والنظر في أي إجراءات أخرى ذات صلة بهذا الخصوص.

وذهب مدير شركة الموارد المعدنية السابق بوزارة الطاقة والتعدين، مجاهد بلال، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن الموقع المتنازل عنه هو اتفاقية امتياز موقعة وملزمة وتحوي حقوقا وواجبات، وأتاحت في بنودها التنازل الاختياري للوزارة من شركة الامتياز وللطرف الأول (الوزارة) الحق في القبول أو القبول المشروط أو الرفض، حسب المصلحة العامة.

> عائدات مالية كبيرة تنتظر البلاد من الاستثمار في جبل عامر

وأضاف بلال: لا غبار على الخطوة من الناحية الإجرائية، خاصة وأن السودان مر بفترة طويلة من الحصار الاقتصادي أثرت سلبا في استثمار بيوت الخبرة العالمية في مجال الذهب، مشيرا لضرورة استفادة وزارة الطاقة من هذه الفرصة لطرح مثل هذه المربعات للاستكشاف من قبل الشركات العالمية.

وقال بلال: الموقع المتنازل عنه يحوي مؤشرات لوجود معدن الذهب، وذلك من خلال انتشار التعدين التقليدي الواسع فيه خلال الفترات السابقة، إضافة للمعلومات الجيولوجية الأولية المتوفرة والتي تم إنجازها عبر الشركة السابقة، لكن الجدوى الاقتصادية الفعلية للإنتاج التجاري تحتاج لعمل فني كبير حتى يتم تأكيدها ومن ثم تحديد أفضل الطرق للاستخلاص.

وتابع أن السودان مليء بالذهب وهناك مواقع ومناجم في الشمالية ونهر النيل وكردفان ذات إمكانات تفوق موقع جبل عامر، وبذلك يكون التحدي الحقيقي أمام الحكومة الانتقالية هو كيفية إدخال شركات كبيرة للعمل في هذه المواقع بدلا عن الانتشار التقليدي والشركات الصغيرة.

ومن جانبه، أكد المحلل الاقتصادي، هيثم محمد فتحي، لـ«العربي الجديد» أن جبل عامر يحتوي على مخزون ضخم من الذهب وهو ثالث أكبر منجم ذهب في قارة أفريقيا مما جعل المعدّنين يقصدونه من مختلف أنحاء السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي ونيجيريا لتصبح المنطقة من أكثر المناطق خطورة وسط انتشار الجماعات والعصابات المسلحة.

وتوقع أن يكون وراء التنازل عن الجبل كثرة الحديث طيلة الفترة السابقة حول تبعية الشركة لقوات الدعم السريع. وقال فتحي إن الأرقام الأقرب للدقة حول الطاقة الإنتاجية من التعدين التقليدي في منجم جبل عامر والذي اكتشف في عام 2012 وتسلمته شركة الجنيد في 2017 تتراوح ما بين 200 و250 طنا سنويا مما يؤهله لتوفير عائدات معتبرة لخزينة الدولة ودعم احتياطي النقد الأجنبي. وحسب بيانات رسمية فإن حجم الإنتاج الكلي للذهب في البلاد بلغ قرابة 94 طنا في 2018.

وأضاف فتحي أن المربع المتنازل عنه لم ينضب حتى الآن وعلى الحكومة إعادة ترتيب أوراقه وإعداد دراسات خاصة به وتقسيمه على شركات ذات سمعة ومقدرات عالية للاستفادة منه.

وزار فريق من الجيولوجيا المربع لاستلامه على أرض الواقع وحصر الآليات والمعدات الموجودة وكل ما يخص مخلفات التعدين التقليدي واستلام كل التقارير الجيولوجية التي تمت بالتنسيق مع شركة الجنيد.

مساع حكومية لزيادة إيرادات الذهب (Getty)

العراق

وفرة قياسية في المحاصيل الزراعية

بغداد ـ **زيد سالم**

قال مسؤول عراقي لـ«العربي الجديد» إن بغداد بصدد تصدير نحو مليون طن من الشعير، إضافة إلى مجموعة من المحاصيل إلى بلدان الخليج العربي منها الإمارات والسعودية، وهو ما لم يتحقق طيلة السنوات. وجاء ذلك بعد نحو أربعة أسابيع على إعلان وزير الزراعة العراقي، محمد كريم الخفاجي، تحقيق العراق اكتفاء ذاتيا لأول مرة في تاريخه بعدد كبير من المنتجات الزراعية. وكان العراق قد منع مؤخرا استيراد 24 مادة غذائية بسبب ارتفاع الإنتاج المحلي منها. وكشف وزير الزراعة، أخيراً، عن وجود طلبات دولية لاستيراد المحاصيل الزراعية العراقية، مبيناً في تصريح للتلفزيون الحكومي أول من أمس، أن «الوزارة لديها حالياً طلب من إحدى الشركات لتصدير محصول الطماطم والباذنجان والبطاطا، وهناك دول عدة ترغب بالمنتج الزراعي. في السياق، أكد مسؤول عراقي يعمل في وزارة الزراعة، أن «بلاده تستعد لتصدير نحو مليون طن شعير من إنتاج هذا العام لأول مرة إلى خارج البلاد بعد تحقيق فائض في المحصول». وأوضح المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «بعض المحاصيل مثل الطماطم والخيار والباذنجان تتوفر بكثرة إلى درجة أن بعض المحافظات، ومنها ديالى، أعلنت أنها تسعى إلى تصديرها إلى محافظات أخرى، أو إلى الخارج وتحديداً إلى بلدان الخليج العربي، حيث تقدمت الإمارات والسعودية بأكثر من طلب لاستيراد محاصيل عراقية منها اللوبيا والطماطم». وفيما يتعلق بالتمور العراقية التي شهدت تراجعاً في الطلب عليها بعد اجتياح التمر الإيراني المغلّف السوق العراقية، أشار إلى أن «التمور الأجنبية ممنوعة من الاستيراد منذ مدة طويلة، ولكن لا يزال التمر الإيراني يدخل عبر منافذ برية غير رسمية خاضعة لسيطرة الميليشيات المسلحة».

> مسؤول لـ«العربي الجديد»: دول خليجية طلبت استيراد منتجات غذائية

من جهته، أكد عضو لجنة الزراعة في البرلمان، علي فاخر، أن «العراق بات قريبا من مرحلة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وهذا الأمر لا ينطبق على المحاصيل الزراعية فقط، بل على المنتجات الحيوانية والدواجن والأسماك»، مؤكداً في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «هناك بعض الملاحظات بشأن الحاجة إلى شركات متطورة تتكفل بتمكين المنتجين بطرق تعليب وتعبئة وتغليف، لأن العراق حتى الآن لم يصل إلى مرحلة التعليب النموذجي لبعض منتجاته». وبات الفلاح العراقي يشعر باهميته بعد سنوات من الإهمال وعدم التعاون من قبل الجانب الحكومي، بحسب عضو اتحاد الجمعيات الفلاحية، سليم ناصر، الذي قال لـ«العربي الجديد» إن «الفلاح العراقي خلال السنوات الماضية لم يكن يحظى بالدعم الحكومي، ولكن بسبب جائحة كورونا شعرت الحكومة بأن من واجبها تنشيط المنتج الوطني».

تقرير

كورونا يهبط بمساعدات الخليج للمغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن تسعف هبات ومنح دول الخليج المغرب كثيرا في ظل الأزمة الصحية وتفشي فيروس كورونا، خاصة بعدما لوحظ تسجيل تباطؤ في وتيرة تحويل المساعدات للمملكة في النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ووصلت تلك الهبات في النصف الأول من العام الجاري إلى 12 مليون دولار، فقط، مقابل 32,4 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، علما أن المملكة تتوقع وصول 180 مليون دولار على مدى العام الجاري من دول الخليج، حسب بيانات الخزانة العامة.

ولاحظ مراقبون تأخر السعودية والإمارات في الوفاء في ما التزمتا به تجاه المملكة بتوفير هبات، بينما حصلت على حصة قطر والكويت، علما أن كل بلد كان وعد بتوفير 1,25 مليار دولار.

وتعود تلك الهبات إلى ثمانية أعوام خلت، عندما تبنى مجلس التعاون الخليجي، في دورته الثانية والثلاثين، التي شهدتها الرياض في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2011، في سياق الربيع العربي قرارا بمنح المغرب، هبة بـ5 مليارات دولار، خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2016، بهدف تمويل مشاريع تنموية بالمملكة.

وكان يفترض في ظل التأخر في التحويلات، الانتهاء من صرف تلك الهبات في 2018، وهو ما لم يتحقق، ما دفع الحكومة المغربية إلى برمجتها حتى العام الحالي، كما أفاد بذلك محافظ المركزي المغربي في تصريحات سابقة.

ويتصور الباحث في العلوم السياسية، طارق بوتفي، أن دول الخليج تعاني حاليا من تراجع إيرادات النفط وتداعيات كورونا، ما يدفع بعض البلدان في تلك المنطقة إلى إعادة النظر في إنفاقها الداخلي وتفرض في بعض الأحيان تدابير جبائية لتعظيم إيراداتها، مشيرا إلى الوضعية الحالية في المنطقة ستنعكس حتى على تحويلات المغتربين المغاربة فيها، خاصة في ظل السعي لتخفيف الاعتماد على الوافدين.

مساعدات السعودية والإمارات لن تسعف اقتصاد المغرب (جلال مرشدي/الأناضول)

ويرى بوتفي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه بالنظر للوضعية المالية التي تعرفها بلدان في الخليج، والتي فرضت عليها التقشف داخليا، سيكون من الصعب عليها، نظريا، الوفاء ببعض التزاماتها الخارجية، وإن كانت السعودية والإمارات تأخرتا في تحويل مجمل الهبات التي التزمتا بها إلى المملكة حتى قبل تراجع إيرادات النفط.

ورصدت تلك الهبات منذ 2013، حساباً خاصاً لتمويل مشاريع محددة، حيث مولت القطاعات الاجتماعية بنسبة 57 في المائة، تليها مشاريع البنيات التحتية بنسبة 33 في المائة من التمويلات، بينما تستحوذ القطاعات الإنتاجية على نسبة 10 في المائة، وقُيد صرف تلك الهبات بتقديم مشاريع استثمارية.

تحقيق

يفاقم تهاوي صادرات الغاز الجزائري الأزمات المالية التي تواجه البلاد، في وقت سقطت فيه الإيرادات بالتزامن مع انكماش الاقتصاد جراء جائحة كورونا، ودخلت إمدادات الغاز إلى أوروبا في معادلة صعبة، في ظل تخمة المعروض العالمي، فضلا عن دخول منافسين جدد

مأزق غاز الجزائر

تراجع الصادرات وحرب الأسعار يهويان بالإيرادات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

دقت أرقام صادرات الجزائر من الغاز ناقوس الخطر، بعد تسجيلها تراجعا بنسبة 30 بالمائة، متهاويةً إلى 10 مليارات متر مكعب للأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، حسب إحصائيات موقع «MEES» المتخصص في أخبار الطاقة.

وتزيد هذه الوضعية الضغط على البلد الغني بالنفط والعضو في منظمة أوبك، في وقت سقطت فيه إيراداته من النفط والغاز بالتزامن مع انكماش الاقتصاد جراء جائحة كورونا، ما يجعل المعادلة صعبة الحل في ظل الأوراق الضئيلة التي تحوز عليها الجزائر.

ودخلت إمدادات الغاز الجزائري إلى أوروبا والمنطقة العربية في معادلة صعبة، في ظل تخمة المعروض العالمي، لا سيما الغاز الروسي الرخيص، فضلا عن دخول منافسين جدد لتصدير الغاز، كالولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يزيد من مأزق البلد الأفريقي الباحث عن زيادة موارده المالية لمواجهة تراجع عائدات النفط.

وقال مدير الإحصاء في الوكالة الجزائرية لتثمين موارد المحروقات (سلطة ضبط إنتاج وبيع النفط والغاز في الجزائر)، نبيل جودار، إن «الأرقام الأولية تؤكد توجه مبيعات الغاز نحو التراجع، خاصة عبر عقود الأنابيب نحو إيطاليا وإسبانيا، بنسب كبيرة خلال العام الحالي، قد تفوق تراجع مستويات العام الماضي الذي شهد هبوطا بلغ 25 بالمائة عن سنة 2018».

وأضاف جودار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «تراجع الصادرات يعود بدرجة أولى لتراجع الطلب لأسباب عديدة، كما لا يمكن أن ننسى تراجع إنتاج الجزائر من الغاز بنسب فاقت 15 بالمائة عن سنة 2019، قابله انتعاش الطلب الداخلي بنسبة 7 بالمائة».

وكانت الجزائر قد صدّرت، سنة 2018، نحو 51 مليار متر مكعب من الغاز، منها 35 بالمائة نحو إيطاليا، و31 بالمائة نحو إسبانيا، و13 بالمائة نحو البرتغال، و8 بالمائة فقط نحو فرنسا، وفق أرقام «سوناطراك».

> %22,6
> كانت الجزائر تموّن إسبانيا بـ34 بالمائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال قبل 2020، إلا أن الأخيرة قررت تخفيض حصة الجزائر إلى 22,6 بالمائة

حرب الأسعار

ويعيش غاز الجزائر ضغطاً كبيراً من الأوروبيين، حيث يعترض الزبائن على الأسعار، بعد سنة واحدة من تجديد الجزائر عقود إمدادات الغاز مع شركائها التاريخيين في القارة العجوز، في مقدمتهم إسبانيا وإيطاليا والبرتغال.

أول التهديدات التي طاولت غاز الجزائر، كانت من طرف الزبون التاريخي إسبانيا، التي تسعى عن طريق المجموعة الإسبانية «ناتورجي إنرجي» للتوجه نحو التحكيم الدولي لإلغاء عقد إمدادات الغاز بينها وبين الجزائر.

سبق أن كشف مصدر من داخل المجمع النفطي الجزائري (سوناطراك)، لـ«العربي الجديد»، في 17 مايو/ أيار الماضي، أن «إسبانيا دعت سوناطراك للجلوس على طاولة الحوار لمراجعة العقد المبرم بين الطرفين سنة 2018، والممتد لغاية نهاية 2029، في ما يتعلق بالسعر المحدد بنحو 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، في وقت تشتري فيه الغاز الأميركي بأقل من دولارين، وهو ما ترفضه سوناطراك». وكانت الجزائر تموّن إسبانيا بـ34 بالمائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال قبل 2020، إلا أن الأخيرة قررت، مطلع السنة الحالية، تخفيض حصة الجزائر إلى 22,6 بالمائة، بعد رفع حصة غاز الولايات المتحدة إلى 27 بالمائة، بسبب انخفاض سعر الغاز الأميركي، وأزاحت بذلك الجزائر عن رأس قائمة مموني إسبانيا بالغاز طوال الـ30 سنة الماضية.

> الصادرات تهبط 30% خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2020
>
> انكماش الاقتصاد جراء جائحة كورونا يفاقم الأزمات المالية

أما الضربة الثانية للغاز الجزائري فجاءت من البرتغال، إذ أكد مصدر مسؤول داخل «سوناطراك»، لـ«العربي الجديد»، أنها لم تستورد الغاز الجزائري عبر الأنبوب الغازي (مدد غاز) الذي يربط بلاده بإسبانيا، منذ بداية شهر إبريل/ نيسان الماضي.

وأضاف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن «مقاطعة البرتغال للغاز الجزائري ترجع لسببين، الأول متعلق بالسعر المرتفع والمقدر به دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أما السبب الثاني فتسجيل البرتغال لفائض في التخزين مقابل استقرار الطلب الداخلي بسبب جائحة كورونا».

وفي شهر مارس/ آذار الماضي استوردت البرتغال 345 ألف طن من الغاز الطبيعي السائل مقابل 400 ألف خلال شهر فبراير/ شباط الماضي، حسب المصدر.

وكانت الجزائر والبرتغال قد اتفقتا على تمديد عقد إمداد الغاز، بعود إبرامه إلى 25 سنة، بين سوناطراك وشركة «غالب»، في شهر يونيو/ حزيران 2019، بحجم 2,5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة عشر سنوات أخرى.

ودخلت الجزائر، سنة 2018، مرحلة تجديد عقود الغاز مع شركائها التقليديين، بعد وصول أغلب العقود إلى نهاية آجالها، مع انتهاء سنة 2019.

ويؤكد خبير الطاقة، مهماه بوزيان، أن «عهد العقود طويلة الأمد انتهى دون رجعة».

وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تجديد العقود مهما كانت مدتها يعتبر نجاحاً للجزائر»، لكنه أشار إلى تغير مشهد الطاقة العالمي، بدخول أميركا قائمة كبار مصدري الغاز مع قطر وأستراليا، ووصول الغاز الروسي والنرويجي لجنوب القارة الأوروبية، ما يزيد الضغط على الغاز الجزائري المهدد بخسارة أسواقه التاريخية.

وأضاف بوزيان أن «سوناطراك تعي جيداً أنها مضطرة لتغيير سياستها التسويقية، بعيداً عن الاعتبارات الداخلية، فالسوق العالمية تغيرت، خاصة مع دخول فيروس كورونا كمتغير أحدث زلزالاً عالمياً في أسواق النفط والغاز على السواء، وبالتالي على سوناطراك إدخال مرونة على عقودها وأن تعرف متى تنحني أمام العاصفة.

حلول ضيقة

وأمام تعقد الوضعية، تبدو الحكومة الجزائرية عاجزة عن توفير الحلول العاجلة، فمنذ سنوات والحكومة تعلن عن انتقال طاقوي قريب، يسمح بالتوجه نحو الطاقات المتجددة، لخفض الطلب الداخلي وحماية صادرات البلاد الغازية والنفطية، التي تشكل أكثر من 90 بالمائة من عائدات الجزائر من العملة الصعبة، في وقت يبقى ملف الغاز الصخري مجمداً بقرار سياسي، كونه محل رفض شعبي، بسبب المخلفات التي تترتب على استغلاله، خاصة على البيئة والمياه الجوفية، وافتقار الجزائر لآليات التنقيب والاستغلال وكلفتها الباهظة.

وإلى ذلك، كشف وزير الطاقة الجزائري عبد المجيد عطار، لـ«العربي الجديد»، أن خفض الطلب الداخلي على الغاز وحتى الوقود هو من أولوياته، ومن بين الأهداف التي عُين من أجلها على رأس القطاع قبل أقل من شهر.

وأكد الوزير الجزائري أن ورقة الطريق تعتمد على شقين، «الأول يتعلق باستمالة شركات النفط العالمية لحقول النفط والغاز من خلال تقديم إغراءات تسمح برفع الإنتاج بعدما سجلت (سوناطراك) نقصا في طاقة الإنتاج، أما الشق الثاني فيتعلق بأحداث انتقال طاقوي سلس يعتمد على دعم الاستثمارات في الطاقات المتجددة وتقديم تحفيزات على استهلاك هذه الطاقات مثلما حدث في دول عديدة».

توقعات رسمية بانخفاض إيرادات الطاقة 10 مليارات دولار

قال وزير الطاقة الجزائري، عبد المجيد عطار، للإذاعة الرسمية، أمس، إن الجزائر تتوقع هبوط إيرادات النفط والغاز إلى 23 مليار دولار في 2020 مقابل 33 مليار دولار في 2019. وتابع أن الجزائر ستنشر قبل شهر سبتمبر/ أيلول المقبل نصوص تطبيق قانون جديد للطاقة، مضيفا أن المستثمرين الدوليين ينتظرونه لاتخاذ قرار بشأن العمل في الجزائر. وتعيش الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة في ظل تهاوي الإيرادات النفطية وتداعيات جائحة كورونا. وكان البنك الدولي قد توقع في تقرير سابق، انكماشاً في الاقتصاد الجزائري بنسبة 6,4% خلال السنة الجارية، بسبب تداعيات جائحة كورونا وكذلك تداعيات تهاوي أسعار النفط ومواطن الضعف الهيكلية، وما يصاحبه من تراجع الناتج الداخلي من 5,2% السنة الحالية مقابل 6,2 السنة المقبلة. وأشار آخر تقرير للبنك إلى أنّ انكماش النشاط الاقتصادي سيشمل كل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية، متوقعاً أن يبلغ 5%. واضطرت الحكومة الجزائرية إلى تعديل توقعاتها المالية، تحت ضغط تهاوي عائدات النفط، حيث تتوقع تهاوي احتياطي البلاد من العملة الصعبة من 51,6 مليار دولار، كما هو محدد في الموازنة الأولى للسنة الحالية.

صعوبات عديدة تواجه قطاع الغاز إبرزها حرب الأسعار (Getty)

اقتصاد الناس

أوروبا تخطت انقساماتها ما بين دول مقتصدة ترفض المنح غير القابلة للاسترداد، ودول متضررة تسعى لتجنب القروض نظراً لأزماتها الاقتصادية ومديونياتها المرتفعة... فكان توافق على حزمة إنقاذ بقيمة 750 مليار يورو؟

أوروبا تتخطى انقساماتها

خطة إنقاذ بـ750 مليار يورو لمواجهة كورونا

ميركل وماكرون خلال اجتماع الاتحاد الأوروبي (جوت تايس/ فرانس برس)

لندن ـ العربي الجديد

بعد مفاوضات ماراثونية استمرت عدة أيام، وافق صناع السياسة من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة على شروط حزمة التحفيز لدفع الانتعاش الاقتصادي في القارة العجوز، بعد الانهيار الذي بدأ مع انتشار فيروس كورونا في شهر مارس/ آذار الماضي. ووصف عدد من الدول هذه الصفقة بأنها «تاريخية»، ليس فقط بسبب ضخامة حزمة الإنقاذ، وإنما أيضاً نتيجة الإجماع الذي قادته كل من فرنسا برئاسة إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لإعادة لملمة أطراف أوروبا التي شرختها الخطة الإنقاذية ما بين الدول المقتصدة الأربع (هولندا، الدنمارك، السويد والنمسا)، والدول المتضررة وعلى رأسها إيطاليا وإسبانيا واليونان. وبموجب شروط الصفقة، تم إقرار ما مجموعه 750 مليون يورو كتمويلات للتحفيز، تنقسم ما بين 390 مليار يورو على شكل منح، و360 مليار يورو على شكل قروض، بعدما استطاعت ضغوط الدول المقتصدة التخفيف من 500 مليار يورو كان يتم التداول بها لتكون على شكل منح غير قابلة للاسترداد.

والدين المشترك هو أول إجراء من نوعه يقره الاتحاد، ويقوم على اقتراح فرنسي ألماني أصطدم بمعارضة شديدة من قبل الدول «المقتصدة». وتتطلب الخطة الآن المزيد من المفاوضات التفصيلية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إقرارها في البرلمان الأوروبي الذي يبدأ مناقشاته المتعلقة بها يوم الخميس. وينص الإطار التنفيذي للخطة على أن الأموال ستعمل بسرعة لتسريع الانتعاش الاقتصادي، مع تخصيص 70 في المائة من التمويل في عامي 2021 و2022. أما الباقي فسيتم الالتزام به بحلول نهاية عام 2023.

«هل هذا هو صندوق الانتعاش الأكثر فعالية؟ لا، ليس كذلك»، بحسب كبير الاقتصاديين في منطقة اليورو بيرت كولينغ، الذي قال إن الصندوق لا يزال صغيراً نسبيًا نظرًا لخطورة الأزمة الاقتصادية.

وعلى الرغم من الاحتفال بالتوافق، إلا أنه لن يكون من الممكن الوصول إلى أي أموال نقدية قبل العام المقبل، ما يعني أنه من غير المرجح أن يكون تأثير خطة التحفيز منظوراً حتى عام من الآن. وأضاف كولينغ: «سيصبح الصندوق ساري المفعول فقط في 1 يناير/ كانون الثاني المقبل، حيث من المحتمل أن تصل الأموال إلى الاقتصاد الحقيقي قبل منتصف عام 2021». إلى جانب صندوق التعافي من الجائحة، اتفق قادة الاتحاد الأوروبي أيضًا على الإطار المالي متعدد السنوات (MFF)، أي ميزانية الاتحاد الأوروبي 2021-2027، عند 1,074 مليار يورو. وقال كبير الاقتصاديين في مصرف دويتشه بنك الألماني كيفين كورنر: «أظهر الاتفاق النهائي بشأن التمويل الأصغر أن حماية الوضع الراهن سادت مرة أخرى على ضرورة التركيز على المستقبل. هذا يجعل الصفقة قصيرة الأجل، واقل تركيزاً على المدى الطويل ودون المستوى الأمثل عندما يتعلق الأمر بالقدرة التنافسية طويلة المدى للاتحاد». وسيتم تخصيص 91 مليار يورو للمباني التي تعتمد إجراءات العزل الأفضل والطاقة الشمسية على السطح. كما سيتم تخصيص 25 مليار يورو في مناقصات الطاقة المتجددة و20 مليار يورو سنويًا في شكل منح وضمانات حول النقل النظيف على مدار العامين المقبلين.

ويقع قطاع المواد الكيميائية أيضًا في قلب دفعة مخطط لها للتحفيز على استخدام الطاقة الهيدروجينية النظيفة كوسيلة لإزالة الكربون من قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، والتي من المتوقع أن تصل كلفتها إلى ما بين 5 مليارات و9 مليارات يورو. وأشاد خبراء الاقتصاد في مركز الأبحاث الألماني «زيو» بـ«الدول الأربع المقتصدة» في الضغط لزيادة القروض في مقابل المنح، لكنهم حذروا من أن الحزمة يمكن أن تؤخر الإصلاحات بالنسبة لبعض البلدان. «على الرغم من كل هذا التقدم، لا يجب أن نخدع أنفسنا»، قال فريدريش هايمان، رئيس قسم الأبحاث في «زيو»، إذ «إن الافتقار إلى القدرة التنافسية وانخفاض توقعات النمو في دول مثل إيطاليا لا يمكن حله بالتحويلات والقروض من بروكسل».

وتابع: «إن الإصلاحات الشاملة لأسواق العمل والإدارة العامة ونظام التعليم والابتكار هي وحدها التي ستساعد. ويكمن الخطر الرئيسي في أن النعمة المالية قصيرة الأجل التي تم إقرارها بمباركة جسيمة، أحد أعلى المبالغ، بقيمة 140 مليار يورو، أكثر بقليل من نصفها (72,7 مليار يورو) ستكون على شكل منح، والباقي من القروض. وقالت اليونان إنها ستحصل على 72 مليار يورو، على الرغم من عدم وجود تفاصيل حول نسبة المنح من هذا المبلغ. فيما أشارت فرنسا إلى أنها ستحصل على 40 مليار يورو من الدعم كجزء من حزمة الاتحاد الأوروبي. وقالت الحكومة الفرنسية إنها ستحدد تفاصيل أكثر عن خطة الإنعاش في 24 أغسطس/ آب.

ورحبت مديرة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد بالخطة الأوروبية، معتبرة أنها «تظهر أنه عند الضرورة الماسة، يتدخل الاتحاد الأوروبي ويتكاتف لمساعدة الناس في أوروبا». كما أقرت تخفيضات كبيرة في مساهمات الدول المقتصدة التي تعتبر أن حصتها الصافية في ميزانية الاتحاد الأوروبي غير متناسبة. وتم ربط تقديم المساعدات باحترام دولة القانون بموجب اقتراح قدمته المفوضية الأوروبية، ينص على «اتخاذ تدابير بالغالبية المحددة في حال حصول انتهاكات». على ما أوضحت رئيسة المفوضية أورسولا فون ديرلاين. وكان هذا الشرط يصطدم بمعارضة قوية من جانب بولندا والمجر، وهما الدولتان اللتان تواجهان آلية باشرتها المفوضية الأوروبية بحقهما لاتهامهما بتقويض المعايير القضائية الأوروبية والقيم الديمقراطية للتكتل.

وطالب رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، الذي لوح باستخدام حق النقض في القمة، بوضع حد لهذه الآلية المعروفة بـ«المادة 7» بحق بلاده والتي يمكن نظرياً أن تفضي إلى عقوبات.

وخلص تقريران بحثيان، الثلاثاء، إلى أن الانهيار الاقتصادي الناجم عن تفشي فيروس كورونا سيسبب زيادة كبيرة في خسائر القروض بالبنوك الأوروبية، إذ تقدر الخسائر في الأعوام الثلاثة المقبلة بأكثر من 400 مليار يورو (458 مليار دولار).

وأفاد تقرير من خدمات المستثمرين في أوروبا، التي زادت بأكثر من 20 في المائة بين نهاية 2014 ويونيو/ حزيران 2019، هي الأكثر تهديدا. وفي سياق منفصل، أكد تقرير من أوليفر وايمان أن الخسائر الائتمانية في البنوك الأوروبية قد تصل إلى 800 مليار يورو إذا اضطرت المنطقة لفرض إجراءات إغلاق شاملة للمرة الثانية للحد من انتشار الفيروس. وقالت شركة الاستشارات المالية إن هذه الخسائر الائتمانية تعادل أزمة منطقة اليورو بين عامي 2012 و2014، لكنها تقل بنسبة 40 في المائة عن الخسائر التي شهدتها الأزمة المالية العالمية بين 2008 و2010. وقال كريستيان إدلمان، الرئيس المشارك للخدمات المالية لدى أوليفر وايمان: «لن تقوض الجائحة القطاع المصرفي الأوروبي على الأرجح، لكن الكثير من البنوك ستتجه نحو (وضع معقد) مع ضعف الإيرادات بشدة».

ووفقا لتقرير موديز الذي استند إلى بيانات جمعتها هيئة البنوك الأوروبية، فإن 14 من النظم المصرفية الأوروبية الكبرة منكشفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة والقروض الاستهلاكية غير المؤمنة.

صعود سوق الأسهم

بلغت الأسهم الأوروبية الثلاثاء أعلى مستوى منذ أوائل مارس/ آذار بعدما اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على حزمة تحفيز قياسية لتنشيط اقتصادات الدول الأعضاء التي عانت من ركود بسبب فيروس كورونا. وصعد المؤشر ستوكس للأسهم منطقة اليورو 1,1 في المائة ليبلغ أعلى مستوى منذ الخامس من مارس/ آذار. وكسب المؤشر ستوكس 600 الأوروبي الأوسع نطاقا 0,9 في المائة وسط تفاؤل متزايد عن تجارب لثلاثة لقاحات محتملة لفيروس كورونا.

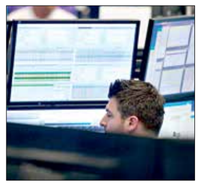

> إيطاليا هي واحدة من أكثر الدول المستفيدة من صندوق كورونا

الدول المتقدمة تقترض 11 تريليون دولار

لندن ـ العربي الجديد

اقترضت حكومات الدول المتقدمة 11 تريليون دولار بين يناير/ كانون الثاني وحتى مايو/ أيار 2020، وهو أعلى مستوى على الإطلاق مع اتجاه تلك الدول لزيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة أزمة وباء كورونا. ووفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن إجمالي ما اقترضته حكومات تلك الدول في أول 5 أشهر من عام 2020 أعلى بنسبة 70% من المتوسط خلال الفترة نفسها في آخر 5 سنوات. وأوضحت البيانات أن الإجمالي في الربع الأول قفز بما يزيد عن عشر نقاط مئوية، في أكبر زيادة فصلية على الإطلاق، ليصل إلى 331 بالمائة، وهو مستوى قياسي.

وتوقعت البيانات أن يبلغ متوسط الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي 13,4% في العام الجاري، مقارنة بـ12,6% خلال الأزمة العالمية والخمسين الماضي، أعلن معهد التمويل الدولي أن الدين العالمي شهد ارتفاعا حادا إلى مستوى قياسي عند 258 تريليون دولار في الربع الأول من عام 2020 في ظل توقف الأنشطة الاقتصادية في أنحاء العالم لاحتواء جائحة كورونا، مضيفا أن معدلات الدين في صعود. وقال المعهد، الذي يمثل البنوك والمؤسسات المالية العالمية، إن معدل الدين للناتج الإجمالي في الربع الأول قفز بما يزيد عن عشر نقاط مئوية، في أكبر زيادة فصلية على الإطلاق، ليصل إلى 331 بالمائة، وهو مستوى قياسي.

العالم يتوسع في الاقتراض الخارجي (Getty)

تفاؤل بارتفاع أسعار النفط

محطة وقود تابعة لشركة ساينوبيك في الصين (Getty)

ارتفعت أسعار النفط، الثلاثاء، بفضل أنباء إيجابية عن تجارب على لقاح لفيروس كورونا، لكنها ظلت داخل نطاق تداول ضيق سجلته في الأسابيع الثلاثة الفائتة، وسط مخاوف من أن تؤدي إجراءات عزل عام جديدة إلى خروج تعافي الطلب عن مساره. وهناك توقعات متفائلة أطلقها مدير الأبحاث المشارك بشركة «أسبكت أنيرجي» الأميركية، أمريتا سن، بأن ترتفع أسعار خام برنت إلى 66 دولاراً في 2021 وأن تواصل الارتفاع لتبلغ 83 دولاراً في 2022، وفقاً لما ذكرته نشرة «أويل برايس».

ويتوقع محللون أن تستفيد أسعار العقود الآجلة خلال الأسبوع الجاري من الاتفاق الأوروبي الذي تمت إجازته الثلاثاء بتحفيز اقتصادات الكتلة الأوروبية بأكثر قليلاً من تريليوني دولار. ويأمل مستثمرون في أن يساهم الاتفاق الأوروبي في زيادة معدل النمو الاقتصادي بدول الكتلة الأوروبية، وبالتالي زيادة الطلب النفطي العالمي. كذلك تستفيد الأسعار من التراجع الكبير في إنتاج النفط الأميركي وفقاً للبيانات التي ذكرتها شركة «بيكر هيوز».

لكن رغم هذا التفاؤل لا تزال المخاوف تحاصر حدوث ارتفاع سريع في أسعار النفط خلال العام الجاري بسبب الارتفاع الكبير في عدد الإصابات بالفيروس في الولايات المتحدة ودول أميركا الجنوبية.

(العربي الجديد، رويترز)

انفراجة أوروبية «تاريخية»

لندن ـ العربي الجديد

انعكس نجاح قادة الكتلة الأوروبية في إجازة حزمة إنقاذ لمحاصرة جائحة كورونا تفوق تريليوني دولار سريعا على البورصات والعملة الأوروبية، ومن المتوقع أن تساهم الحزمة في عودة المستثمرين لشراء السندات السيادية لدول الكتلة، والرهان مجدداً على عملة اليورو التي ارتفعت أمس الثلاثاء لأعلى مستوياتها أمام الدولار، كما ارتفعت كذلك الأسهم الأوروبية، إذ سجل مؤشر «ستوكس 600»، الذي يقيس أداء الأسهم الكبرى في البورصات الأوروبية، أعلى مستوى منذ مارس/ آذار الماضي، وسط تفاؤل بعودة النمو الاقتصادي القوي للقارة بعد الاتفاق التاريخي.

ويفتح الاتفاق الباب أمام صناديق المال الأجنبية للاستثمار في السندات الأوروبية التي عانت خلال الشهور الأخيرة بسبب جائحة كورونا وتعد من الأدوات الرئيسية في تمويل العجز بميزانيات دول الكتلة الأوروبية. وكان تلكؤ قادة دول الاتحاد في الاتفاق على خطة ضخمة لمواجهة التحديات الاقتصادية قد دفع المستثمرين للهروب من سندات دول الجنوب الأوروبي الضعيفة خلال الشهور الماضية. ويتوقع محللون أن تمنح هذه الحزمة الأوروبية الضخمة دفعة قوية ليس فقط للنمو الاقتصادي في الدول الـ27 في الكتلة الأوروبية ولكن كذلك للنمو العالمي، إذ إن حجم اقتصاد الكتلة الأوروبية يعد الثاني بعد الولايات المتحدة وبقدر بنحو 18,23 تريليون دولار في العام الماضي 2019. وبلغ حجم خطة التحفيز التي أقرها قادة أوروبا 1,8 تريليون يورو (نحو 2,06 تريليون دولار)، موزعة ما بين 750 مليار يورو من أجل مساعدة الدول المتضررة من كورونا على التعافي، وموازنة مقبلة ستشمل المبادرات في الفترة بين عامي 2021 وحتى 2027، ستبلغ قيمتها 1,074 تريليون يورو. ويرى اقتصاديون أن الاتفاق سيرفع المعنويات الاستثمارية والقوة الشرائية بعد فترة من المخاوف التي انتابت المستثمرين بشأن مستقبل منطقة اليورو خلال العام الجاري.

ويمهد الاتفاق الطريق أمام المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، لجمع مليارات اليورو من أسواق المال بالنيابة عن الدول الأعضاء البالغ عددهم 27، وذلك في تضامن غير مسبوق في نحو سبعة عقود من التكامل الأوروبي. وتكمن أهمية الاتفاق في أن المفوضية الأوروبية ستكون المسؤولة عن جمع الأموال وليست الدول، إذ إن هنالك دولاً ضعيفة بالاتحاد لا تستطيع جمع أموال.

يتوقع أن يعزز الأتفاق المالي الاستهلاك في الأسواق الأوروبية (دايفيد هاتون/فرانس برس)

الرؤية

تراجع أسعار النفط ليس كله شراً

شريف عثمان

لم تبدأ أزمات الدول العربية الاقتصادية مع فيروس كورونا الذي ظهر فيها خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تسبب قبلها تحول اعتماد الاقتصادات الكبرى باتجاه مصادر الطاقة الصديقة للبيئة مع انخفاض الطلب مقارنة بالإنتاج المتزايد حول العالم وبصفة خاصة من النفط الصخري الأميركي، في حدوث تراجع ملحوظ في سعر الذهب الأسود، الذي يمثل عماد الثروة في وطننا العربي.

وقبل حدوث الانخفاض القياسي في أسعار النفط، الذي واكب ظهور فيروس كورونا في الصين ثم أوروبا وأميركا، ونتج عن «الإغلاق الكبير» الذي فرضته الحكومات حول العالم، في محاولة للحد من انتشار الوباء، توقع صندوق النقد الدولي نفاد احتياطيات النقد الأجنبي لكبار مصدري النفط من دول الخليج العربي، والبالغة قيمتها 2 تريليون دولار، بحلول عام 2034.

وأصدر صندوق النقد ذلك التوقع/ التحذير حين كان سعر البرميل المنتج في تلك الدول يتجاوز 60 دولاراً، ولم يعدل تاريخ نفاد الاحتياطيات حتى الآن، رغم فقدان البرميل لأكثر من ثلث ثمنه.

ومع استحواذه على نسبة كبيرة من إيرادات واقتصاد دول الخليج العربي، السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وعمان، لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه النفط في اقتصادات بعض الدول غير المنتجة له، حيث باتت تلك الدول معرضة للوقوع في مشكلة اتساع عجز الموازنة لديها، كما تزايد عجز ميزان المدفوعات فيها، مع استمرار انخفاض أسعار النفط على النحو الذي شهدناه خلال الشهور الماضية.

وتسمح احتياطيات النقد الأجنبي لدول الخليج العربي، أو أغلبها، بالحياة عند مستويات أسعار النفط الحالية، وربما أقل منها، لشهور طويلة وربما أعوام، ومع ذلك فقد أقدمت تلك الدول على اتباع سياسات تقشفية للحد من عجز موازناتها.

لكن الدول التي تعتمد على الخليج، مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب، لا توجد لديها بدائل كثيرة، حيث تمثل تحويلات مواطنيها العاملين في الدول المنتجة للنفط ما يقرب من 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في بعضها، بخلاف ما تساهم به من حل جزء هام من مشكلة البطالة في تلك البلدان.

ولا يقتصر اعتماد الدول العربية غير المصدرة للنفط على دول الخليج على جزئية العمالة، حيث يمثل سائحو الأخيرة المصدر الأول لدخل السياحة في هذه الدول، ويشتري مواطنوها أكبر نسبة من صادراتهم، ويلعبون الدور الأكبر، وربما الأوحد، للمستثمر الأجنبي فيها، كما أنها تكون دائماً المقرض الأول عند تأزم الأمور. وفي 2018، استأثرت دول الخليج الغنية بالنفط بما يقرب من 21% من صادرات مصر، و32% من صادرات الأردن، و38% من صادرات لبنان.

وإذا كان الأمر كذلك، فربما يتسبب انخفاض أسعار النفط في كوارث للدول العربية غير المصدرة له، حيث سيؤدي إلى تهديد فرص بقاء أكثر من 3 ملايين مصري، يمثلون 3% من عدد سكان مصر، في وظائفهم في الدول الخليجية، وهو نفس التهديد الذي يتعرض له 5% من سكان كل من لبنان والأردن، و9% من سكان الأراضي الفلسطينية.

وحتى مع افتراض احتفاظ نسبة كبيرة منهم بوظائفهم، فسوف تتأثر تحويلاتهم إلى أسرهم، لأن من يحتفظ بوظيفته سيُفرض عليه تخفيض أجره وتقليل الامتيازات التي يحصل عليها، وهو ما سيمثل ضربة قوية لموازين المدفوعات المختلة أصلاً في هذه البلدان.

ومع خضوع حكومات دول الخليج لضغط المصروفات واتباع سياسات تقشفية، ستتأثر إيرادات السياحة في الدول العربية الأخرى، وتتراجع صادراتها، وتقل الاستثمارات الأجنبية الوارِدة إليها، وتزداد صعوبة حصولها على القروض.

وفي عددها الأخير الصادر هذا الأسبوع، ناقشت مجلة «ذا إيكونوميست» البريطانية موضوع «غروب شمس الدول النفطية»، وتطرقت إلى تأثيره على الدول العربية الأخرى، حيث أشارت إلى ما سيسببه تراجع إيرادات النفط في الدول الخليجية من انخفاض عدد الوظائف المتاحة للمهاجرين من الدول الأفقر، وانخفاض رواتبها. وأكدت المجلة أن الدول العربية غير النفطية لم تعد قادرة على خلق وظائف تكفي عدد من يتخرجون من الجامعة كل عام، وأن حكومات تلك الدول لا توفر حياة كريمة لمن يعيشون فيها، سواء من ناحية التعليم، أو الخدمات الصحية، أو حتى أبسط حقوق الإنسان التي اضطر الآلاف منهم للهجرة بحثاً عنها.

المجلة أكدت أن عدم تمكن خريجي الجامعات من الحصول على وظائف يعد وصفة مؤكدة لحدوث اضطرابات اجتماعية، تهدد من يمسكون بزمام الأمور في الدول غير النفطية، مشيرةً إلى أن عشرة آلاف مصري هاجروا من البلاد عام 2016، وأن أغلبهم هاجر إلى دول الخليج بحثاً عن مستوى معيشة أفضل، مؤكدة أن الحالة الاقتصادية المتردية في لبنان، الذي يتخرج في جامعاته كل عام ما يقرب من 35 ألف شخص لا يجدون أكثر من خمسة آلاف وظيفة، ستدفع هؤلاء، وغيرهم من سكان البلد الصغير إلى الخروج منه بحثاً عن وظيفة، وخاصة في ظل الأوضاع الحالية غير المستقرة، التي شهدت انهيار العملة المحلية، وتراجع دخول العاملين، وتلاشي قيمة مدخراتهم.

ومع تعدد مشكلات مصر الاقتصادية، واضطراب الأوضاع على حدودها الغربية، وتهديد فقدان جزء كبير من مواردها المائية بسبب تصميم إثيوبيا على بناء سد النهضة، وأزمات كل من لبنان والأردن والسودان ودول المغرب العربي، يبدو أن الأوضاع التي أدت إلى اندلاع شرارة الربيع العربي قبل أكثر من تسع سنوات ما زالت قائمة، وهو ما يعني تزايد احتمالات أن يؤدي انتهاء عصر النفط إلى حدوث تغيير، وإن سبق ذلك التغيير بعض الألم.

التوقعات المتشائمة للاقتصادات العربية مع تراجع أسعار النفط، وربما انتهاء عصره، ليست بالضرورة كارثية على الشعوب، خاصةً إذا تم التعامل معها باعتبارها حافزاً على القيام بإصلاحات تساعد على تنويع الاقتصاد العربي، وتسمح بخلق حكومات تعبر عن المواطنين بصورة أكثر صدقاً، على النحو الذي حلمنا به كثيراً، قبل أن يتم اغتيال ذلك الحلم باستخدام الفوائض النفطية.